

المجلة الأردنية في

اللغة العربية وآدابها

مجلة علمية عالمية محكمة

المجلد (٢)، العدد (١)، ذو الحجة ١٤٢٦هـ / كانون الثاني ٢٠٠٦م

رئيس التحرير

أ.د. سمير الدروبي

سكرتير التحرير

سالم الجعافرة

هيئة التحرير

أ.د. حسين عطوان

أ.د. نهاد الموسى

أ.د. يوسف بكار

أ.د. محمود مغالسة

أ.د. عبدالفتاح الحموز

أ.د. خالد الكركي

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د. ناصر الدين الأسد

أ.د. شاكر الفحام

أ.د. عبدالملك مرتاض

أ.د. عبدالسلام المسدي

أ.د. عبدالعزيز المقالح

أ.د. عبدالقادر الرباعي

أ.د. صلاح فضل

أ.د. عبدالكريم خليفة

أ.د. محمود السمرة

أ.د. أحمد الضبيب

أ.د. أحمد مطاوع

أ.د. محمد بن شريفه

أ.د. عبدالعزيز المانع

أ.د. عبدالجليل عبدالمهدي

المدقق اللغوي (الانجليزي)

د. خالد الشقير

المدقق اللغوي (العربي)

أ.د. يحيى عباينة

التنضيد والخراج الضوئي

محمود نايف قزق

محتويات العدد

المجلد (٢)، العدد (١)، ذو الحجة ١٤٢٦هـ / كانون الثاني ٢٠٠٦م

البحوث باللغة العربية

١١	د. طارق عبدالقادر المجالي	توظيف اللهجة المحكية والتراث الشعبي في أعمال عزالدين المناصرة الشعرية	٠
٤١	د. محمود رمضان الديكي	الهمزة و (هل) دراسة في الفروق التركيبية والدلالية	٠
٦١	د. يحيى بن محمد الحكمي	من أساليب العربية لا أبا لك - لا جرم دراسة لغوية: نحوية ودلالية	٠
٧٩	د. عبدالكريم الحياوي	إعجاز القرآن بين الرماني وابن سنان وصلة ذلك بآرائهما في البلاغة القرآنية	٠
١١١	د. حامد صادق قبيبي	أرتقيات صفى الدين الحلبي	٠
١٥٣	د. فايز عبدالنبي القيسي	خطاب المقام النبوي والروضة الشريفة في نثر لسان الدين بن الخطيب قراءة في المكونات والروافد الثقافية	٠

الهمزة و(هل)
دراسة في الفروق التركيبية والدلالية

د. محمود الديكي *

ملخص

يتناول هذا البحث رتبة المكونات في تركيب الاستفهام الذي تستعمل فيه الهمزة أو (هل)، فقد قام الباحث بفحص مقولات النحاة المتعلقة بهذا الأسلوب الاستفهامي، بغية الوقوف على كفايتها الوصفية والتفسيرية. وينطلق الباحث من فرضية تقول بأن تلك المقولات لا تتسم بكفاية وصفية مناسبة لهذين التركيبين، أما في جانب التفسير فإن النحاة قد جانبوا الصواب في تعليل اختلاف (هل) عن الهمزة تركيبياً. وقد خلص الباحث إلى صياغة توصيف مناسب لهذا النمط من التراكيب. أما المدونة اللغوية التي بنى الباحث دراسته عليها فهي الشعر الجاهلي وشعر صدر الإسلام، وفي جانب التطبيق درس الباحث الأخطاء التي نصت عليها كتب التصحيح اللغوي في العصر الحديث. وتكمن أهمية هذه الدراسة في طريقة معالجتها لهذه المسألة التركيبية وفي أنها تضع توصيفاً جديداً لما يصح وما لا يصح في هذا النمط من التراكيب.

Abstract

(Al-Hamzah) and (Hal)
as Interrogative indicators

“A study in Syntactical and semantically differences”

This research deals with the rank of components in the construction process of interrogation the words (Hal) and (Al – Hamzah) are used in. The researcher investigated the Arab grammarian's utterances in this interrogative style to assemble abundant quantity of these utterances from a discretionary and interpretative point of view. The researcher starts from a theorem that says that these utterances do not possess a suitable descriptive abundance to these two words syntactically. As for dealing with the interpretative aspect, grammarians were far from objective in explaining the difference the word between (Hal) and (Al-Hamzah) structurally. The researcher to suggests a suitable description to this type of structures, after discussing the grammarian's point of view. As for the written materials, the researcher builds his study on (Al-Jaheleya) poetry- (pre-Islamic poetry) and the initial era of Islam poetry. In the applicable part of the research, the researcher studied the errors and the books of linguistic corrections mention in the modern age.

* قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة آل البيت.

© حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

أسلوب الاستفهام مصطلح أطلقه النحاة العرب القدماء على جملة من التراكيب الإنشائية التي تؤدي بأسلوب مخصوص لفظاً أو تركيباً أو أداءً، أو باللفظ والتركيب والأداء مجتمعة؛ لفظاً باستعمال دوال محدّدة قسمها النحاة إلى حروف وأسماء، وتركيباً لأنه ينتج على نسق من رتب المكونات يختلف عن الجمل الخبرية، وأداءً لأنه ينتج مصحوباً بأدوات فوق تركيبية، كالتنغيم والنبر، وهذا الأداء تتقارب فيه اللغات وتتباعدها، غير أنها تتفق على ضرورة أداء الاستفهام بطريقة تختلف عن الإخبار.

يظهر من استقراء مصنفات النحو العربي أن مصطلح (الاستفهام) هو الأكثر شيوعاً، غير أن ثمة تسمية أخرى لهذا النسق هي (الاستخبار)، ومن النحاة من يفرق بين التسميتين، "فالاستخبار طلب الخبر، والاستفهام طلب الفهم بعد أن تكون قد أُخبرت" ^(١) في حين يرى ابن يعيش أن الاستفهام والاستخبار واحد ^(٢).

وهو في اصطلاحهم "طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً للسائل من قبل" ^(٣)، ولا ينطبق هذا التعريف على جميع الأداءات التي تنتسب لهذا الباب كما سيتضح من مناقشة أنماط الاستفهام في هذا البحث. أما ما يتعلق بالاصطلاح فلا يرى الباحث جدوى من الخوض في أي المصطلحين أدق، وإن كان الأمر يستحق البحث فليس مجاله هاهنا، وقد ارتأى الباحث أن يأخذ بمصطلح الاستفهام لأنه الأكثر شيوعاً في مصنفات النحو.

قسم النحاة هذا النسق إلى استفهام تصوري، واستفهام تصديقي، يقصد بالاستفهام التصوري النمط الذي يسأل فيه عن أحد مكونات الحمل، كأن يسأل عن المحمول وحده أو الموضوع وحده، مع إدراك وقوع النسبة ^(٤). ويكون باستعمال أدوات الاستفهام الاسمية (من، وما، وأين، ومتى، وأنى، وأيان، وكم، وكيف وماذا)، ويضاف إلى ذلك الهمزة حين تستعمل في التصور.

أما الاستفهام التصديقي فذاك الذي يطلب فيه إدراك نسبة، ويجاب عليه بنعم أو لا، وتختص به الأداتان الهمزة و(هل)، وهما أداتان حرفيتان، وقد يكون هذا النوع دون أداة ملفوظة، وهو ما يعتمد على التنغيم وحده.

(١) الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية: ١٩٨٨ ص ٣٢٦/٢.

(٢) ابن يعيش، موفق الدين ت ٦٤٣هـ، شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب: د.ت، ص ١٥٠/٨.

(٣) الهاشمي، التهامي الراحي، توطئة لدراسة علم اللغة، التعاريف، بغداد، دار الشؤون الثقافية: ١٩٨٧ ص ٨٥.

(٤) انظر: نفسه.

يثير موضوع الاستفهام مسألتين تركيبتين؛ الأولى إشكالية الرتبة، والثانية الإعراب، يتناول هذا البحث إشكالية الرتبة فيما يخصّ الأداتين الحرفيتين الهمزة و(هل). فما هي القواعد المتعلقة برتبة المكونات في هذين التركيبين الاستفهاميين؟

يجمع نحاة العربية على أن أدوات الاستفهام تحتل صدر الكلام، وصدر الكلام عندهم ليس موقعاً تولد فيه المكونات أو تنقل إليه، إنما هو وسم للمكون الذي ينتج في بداية الكلام، والقول عندهم بأن هذا العنصر له صدر الكلام يعني أنه لا يجوز أن يتقدمه مكون من مكونات الجملة. هذا المفهوم يختلف عن مفهوم موقع المصدر في النحو الوظيفي، فهو موقع تولد فيه المكونات ويتقدمه موقع المنادى وموقع المبتدأ، ويليهِ موقع البؤرة، وفق ترتيب المواقع الذي تحدده السلمية الآتية:

١م ٢م ٣م ٤م ٥م ٦م ٧م ٨م

م. منادى > م. مبتدأ > م. مصدر > م. البؤرة > م. الفعل والفاعل > م. المحور > م. الفضلات > م. الذيل^(١)

وتنتج في هذا الموقع (٣م) أدوات الاستفهام، الهمزة و(هل) وبعض الأدوات الحرفية الأخرى التي نص النحاة على أنّ لها الصدارة، مثل أدوات الحض والعرض والتوكيد والشرط، أما أسماء الاستفهام فتولد داخل التركيب ثم تنقل إلى موقع البؤرة، كما يقول تشومسكي^(٢) وهذا النقل ليس إجبارياً دائماً، إذ تحتفظ هذه الأسماء بمواقعها داخل التركيب، فيما دعاه الفهري بالاستفهام الصدي والاستفهام المتعدد^(٣) ومن هنا فهي تراث الإعراب الذي كانت تخولها إياه وظيفتها التركيبية قبل النقل.

أما القواعد الأخرى فمبثوثة في مصنفات النحو العربي يذكر منها ما يتعلق بموضوع هذا البحث، أي القواعد المتعلقة بالهمزة و(هل).

أولاً: الهمزة:

الهمزة في العربية وحدة صرفية (صرفون = مورفيم صرفي) مستقلة أحياناً وغير مستقلة أحياناً أخرى بحسب وظائفها الدلالية والتركيبية، ولعلك لست واجداً أداة لها هذا التعدد كالهمزة، فهي للاستفهام والنداء والتعديّة والوصل والتسوية وجزء من مبنى اللفظ أو البنية الصرفية، وهي في الاستفهام تستعمل للإنكار والتقرير والاستهجان ولكل الدلالات التي يخرج لتأديتها هذا الأسلوب، مما ينظر في بابه من مصنفات حروف المعاني مثل: المعني، والجنى الداني، وحروف المعاني، وليس ذلك متحققاً في أدوات الاستفهام الأخرى، حروفاً وأسماء.

(١) حول هذه المواقع ينظر: المتوكل، أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، الدار البيضاء، دار الثقافة: ١٩٨٥، ص ١٠٨.

(٢) شومسكي: اللغة ومشكلات المعرفة، ترجمة: محمد قبالان المزيني ص ٨٢ <http://www.r.brinkster.com/thelanguage>

(٣) انظر: الفهري: عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، الدار البيضاء، دار توبقال: ١٩٨٨، ص ١١٢/١

ويمكن إجمال سماتها التركيبية في باب الاستفهام بما هو آت:

- ١ - لها الصدارة كغيرها من أدوات الاستفهام، إلا أن صدارتها أقوى من غيرها. فهي تتقدم حروف العطف^(١).
- ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿أولم ينظروا في ملكوت السموات والأرض﴾ (الأعراف: ١٨٥) وقوله تعالى: ﴿أفأمنوا أن تأتيهم غشية من عذاب الله﴾ (يوسف: ١٠٧) وقوله تعالى: ﴿أثم إذا ما وقع آمنتم به﴾ (يونس: ٥٢)
- ٢ - دخولها على النفي بخلاف (هل)^(٢) ويخرج الاستفهام عندها إلى أغراض منها الاستنكار والتقرير والعرض والحض والتنبيه والتمني، من ذلك قوله تعالى: ﴿ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل﴾ (الفيل: ١).
- ٣ - دخولها على الشرط، مما لا يجوز في (هل)^(٣) ومنه قوله تعالى: ﴿أئن ذكرت بل أنتم قوم مسرفون﴾ (يس: ١٩) وقوله تعالى: ﴿وقالوا أنذا كنا عظاماً ورفاتاً أننا لمبعوثون﴾ (الإسراء: ٤٩).
- ٤ - دخولها على (من) إذا تمت بصلتها^(٤) ومنه قوله تعالى: ﴿أفمن يلقى بالنار خيراً، أمن يأتي قائماً يوم القيامة﴾ (فصلت: ٤٠).
- ٥ - يذكر المسؤول عنه في التصور بعدها، وتسمى عندها الهمزة المتصلة^(٥). ومنه قول الشاعر:
أثعلبة الفوارس أم رياحا عدلت بهم طهية والخشبا^(٦)
- ٦ - تدخل على الاسم وإن كان في حيزها فعل ولا يجوز ذلك في (هل)^(٧)
- ٧ - لا تذكر بعد أم الإضراب، فلا يقال: أقام زيداً أم أقعد؟ ويقال: أم هل قعد؟^(٨)

(١) سيبويه، عمر بن عثمان (١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١، ج ٣، ص ١٨٧/١٩٩، و السيوطي ٩١١هـ، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية: ١٩٩٨، ٣٦٢/٤.

(٢) ابن هشام، ٧٦١هـ مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط ٦، بيروت، دار الفكر: ١٩٨٥، ص ٣٦٠/٤.

(٣) سيبويه، الكتاب، ٨٢/٣، والسيوطي، الجمع ٣٦٠/٤.

(٤) سيبويه، الكتاب ٩٩/١.

(٥) سيبويه، الكتاب ١٧٦/٣.

(٦) البيت لجرير وهو من شواهد سيبويه: ١٠٢/١.

(٧) سيبويه، الكتاب ٩٩/١، والمرادي، الحسن بن قاسم، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، دار الكتب العلمية: ١٩٩٢، ص ٩٧ وابن يعيش، شرح المفصل، ص ١٥١/٨.

هذه هي مجمل السمات التركيبية التي نص عليها النحاة في الهمزة استفهامية، ولأن لها هذه السمات دون غيرها من أدوات الاستفهام عدّها النحاة أمّا لباب الاستفهام، فقد ذكر سيبويه أنه ليس للاستفهام في الأصل غيرها^(١).

ثانياً: (هل):

هل من حروف الاستفهام وهي مورفيم صرفي (صرفون) مستقل، ولا تستعمل في العربية لغير الاستفهام، سوى ما يمكن عدّه تطوراً لـ (هل) في (هلاً) التي هي أداة من أدوات الحضر، وما ذكره بعض النحاة من أن هل في قوله تعالى: ﴿وَهَلْ عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ (النحل: ٣٥) للنفي^(٢)، وما هي إلا استفهامية خرج فيها الاستفهام إلى دلالة بيانية بلاغية تقتضي النفي.

توافق (هل) الهمزة في بعض سماتها التركيبية والدلالية وتخالفها في أخرى، وفيما هو آت السمات التركيبية لـ (هل)، كما نص عليها النحاة:

١ - لا يليها إلا الفعل إن كان في حيزها فعل^(٣)، وقد خص سيبويه النمط (هل > اسم > فعل) بالشعر وحكم عليه بالشدوذ والقبح^(٤).

٢ - لا يليها نفي، فهي عندهم بمنزلة قد^(٥).

٣ - لا تدخل على شرط أو عطف أو (إن)^(٦).

٤ - لا يذكر معها ما دعوه بالمعادل، فلا يقال: هل لقيت زيداً أم خالداً؟

(٨) السيوطي، الجمع ٤/٣٢٦، وابن هشام، المغني ٣١.

(١) سيبويه، ٩٩/١، وانظر: ابن يعيش، السابق ١٥١/٨، والمبرد: أبو العباس، ت ٢٨٥ هـ المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عزيمة، بيروت، عالم الكتب: د. ت، ص ٤٥/٢، وابن هشام، السابق، ص ١٩، والمرادي، السابق، ص ٩٧.

(٢) انظر: ابن هشام: ٤٥٦.

(٣) سيبويه: ٩٩ / ١، والاسفرايني، ٦٨٤ هـ فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، منشورات جامعة اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، ١٩٨١، ص ٣٣، وابن هشام، المغني، ٤٥٦.

(٤) سيبويه: ٩٩/١، ١٠١.

(٥) سيبويه: ١٨٩/٣، والمبرد، المقتضب، ص ٢٨٩.

(٦) ابن هشام، المغني، ٢٨/٢.

- ٥ - يكثر أن يحذف المسؤول عنه بعدها، وذلك في سياق الطلب والحض، كقولنا: هل لك في ذلك؟ ولا يكون ذلك مع الهمزة، فلا يقال: ألك في ذلك؟
- ٦ - تكون للنفي، ولهذا تأتي بعدها (إلا) و(الباء)^(١). ومنه قوله تعالى: ﴿فهل على الرسول إلاّ البلاغ المبين﴾ (النحل: ٣٥). ومنه قول الفرزدق:
- يقول إذا أفلوني عليها وأقردت
ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم^(٢)
- ودليل النحاة على أن (هل) للنفي في مثل هذه الشواهد، هو أن (إلا) و(الباء) لا تقعان في هذا السياق إلا وقبلهما نفي.
- هذه هي مجمل قواعد النحاة في الفرق دلاليًا وتركيبياً بين الهمزة و(هل). ومن استقراء هذه القواعد يتضح أنها تتسم بكفاية وصفية عالية، وعلى الرغم من تشعبها وكثرتها إلا أنه يمكن إجمالها لتصلح للوصف والتوصيف على النحو الآتي:
- قا١: تستعمل (هل) والهمزة في الاستفهام التصديقي.
- قا٢: يخرج الاستفهام معهما لدلالات سياقية متعددة.
- قا٣: تولدان في موقع المصدر (م^٣)، وبعبارة النحاة: لها الصدارة.
- قا٤: (هل) لا يليها إلا الفعل إن كان في حيزها فعل، ولا يليها حرف سوى حروف الجر، بخلاف الهمزة.
- قا٥: هل لا تليها (أم) ويجوز أن تسبقها (أم) بخلاف الهمزة.
- قا٦: تسبق الهمزة حروف العطف، ولا يجوز ذلك في (هل).
- قا٧: تقترن الهمزة بالمسؤول عنه.
- قا٨: (هل) يستدرك عليها بـ (إلا) بخلاف الهمزة.
- قا٩: لا يدخل حرف استفهام على حرف استفهام.

(١) ابن هشام، المغني، ٤٥٦.

(٢) ديوان الفرزدق، تحقيق: فاعور علي، بيروت: دار الكتب العلمية: ١٩٨٧، ص ٨٦٣.

على ضوء هذه القواعد يمكن تفسير خطأ الجمل الآتية، وهي جمل توردها كتب التصحيح اللغوي في العصر الحديث.

الجملة	موطن ورودها	القاعدة	التصحيح ^١ / التصحيح ^٢
١- هل لم يكن هناك؟ ^(١)	ق٤	ألم يكن هناك/ هل كان هناك؟	
٢- هل لا يستحق ذلك؟ ^(٢)	ق٤	ألا يستحق ذلك/ هل يستحق ذلك؟	
٣- هل إنه استطاع أن يجتمع بالمسؤول؟ ^(٣)	ق٤	أنه استطاع أن.../ هل استطاع أن...؟	
٤- هل إن تخلفت عن وظيفتي أستوفي راتي؟ ^(٤)	ق٤	أن تخلفت.../ هل أستوفي راتي إن تخلفت عن وظيفتي؟	
٥- هل كانت مسرورة أم حزينة ^(٥)	ق٥	أكانت مسرورة أم حزينة؟ هل كانت مسرورة؟	
٦- هل هذا الأمر يعجبك؟ ^(٦)	ق٤	أهذا...؟ هل يعجبك هذا الأمر؟	
٧- أهل أستطيع أن أفعل ذلك؟ ^(٧)	ق٩	هل أستطيع أن أفعل ذلك/ أأستطيع أن أفعل ذلك؟	
٨- أجاؤ زيداً أم عمرو؟ ^(٨)	ق٧	أزيدٌ جاء أم عمرو؟ أجاؤ زيداً أم لم يأت؟	
٩- أهي بيضاء الصحيفة أم صفراء؟ ^(٩)	ق٧	أبيضاء هي الصحيفة أم صفراء؟	

(١) اليازجي، إبراهيم، لغة الجرائد، بيروت، دار مارون عبود: ١٩٨٤، ص ٧٧.

(٢) الزعبلوي، صلاح الدين، أخطاءنا في الصحف والدواوين، دمشق، المكتبة الهاشمية: ١٩٣٩، ص ٥٣.

(٣) يعقوب، إميل، معجم الخطأ والصوب في اللغة، بيروت، دار العلم للملايين: ١٩٨٣، ص ٣٥٧.

(٤) جاد الله، زهدي، الكتابة الصحيحة، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع: ١٩٧٧، ص ٣٨.

(٥) جواد، مصطفى، قل ولا تقل، بغداد، مكتبة النهضة العربية: ١٩٨٨، ص ١١١.

(٦) داغر، أسعد خليل، تذكرة الكاتب، القاهرة، المطبعة العصرية: ١٩٣٣، ص ٥٦.

(٧) نسيم، نصر، أخطاء ألفناها، بيروت، دار العلم للملايين: ١٩٩٤، ص ١٩١.

(٨) يعقوب، معجم الخطأ والصواب، ص ٢٨٠.

(٩) المنذر، إبراهيم، كتاب المنذر، بيروت، مطبعة الجهاد: ١٩٢٧، ص ٤٣.

١٠- وأليس من الممكن فعل كذا؟^(١٠) قا أوليس من الممكن فعل كذا؟

١١- ثم أليس من المعقول فعل كذا؟^(١١) قا أثم ليس من الممكن فعل كذا؟

ومن النظر في هذه الأخطاء التي نصت عليها كتب التصحيح اللغوي يظهر أن القاعدة (قا٤) هي التي غلب تجاوزها تجاوز غيرها من القواعد، وهي قاعدة رتبة متعلقة بـ(هل)، حيث استعملت (هل) بدل استعمال الهمزة. ويضاف لهذه الجمل الجملة رقم (٥)، ولا يمكن إرجاع خطأ هذه الجمل إلى نقص في الكفاية اللغوية في استعمال (هل) ومن ثم الإبقاء على (هل) وتصحيح الجملة بعدها بحذف النفي في (١) و(٢) وحذف الأداة (إن) في الجملة رقم (٣) وإعادة ترتيب الشرط والمشروط في (٤) وحذف المعادل مع (أم) في (٥)، إنما يظهر أن المرسل استعمل (هل) في الموطن الذي يجب أن يستعمل فيه الهمزة، فهو في (١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) لا يسأل عن نسبة أي تصديق، إنما الاستفهام حسب مقتضيات التداول استفهام تصوري ينصب على جزء من الإسناد. وعليه، فإن التصحيح الأول هو التصحيح المناسب لهذه الجمل.

الجملة رقم (٧) تبدو غريبة بعض الشيء، إذ يصعب أن يستعمل المرسل أداتين حرفيتين للاستفهام، ولا يمكن الاتكاء على شاهد نحوي وحيد للحكم في أن الهمزة تدخل على هل، وهو الشاهد:

سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح القف ذي الأكُم^(١)

ويبدو أن هذا الخطأ، إن صح تحققه في واقع الاستعمال، من باب غلط السهو، أو أن المرسل أراد استعمال الهمزة ولكنه استقل دخولها على الهمزة في (أستطيع) ففصل بينهما بـ(هل) على أنني أشكك في وقوع مثل هذا الخطأ.

وفي الجملتين (٨) و(٩) لابد أن تقتزن الهمزة بالمسؤول عنه، والبؤرة هنا بؤرة مقابلة^(٢)، كما يوضح ذلك استعمال (أم) ولهذا لابد أن ينتقل المسؤول عنه إلى موقع البؤرة، وعليه فإن التصحيح المناسب لهذه الجملة هو التصحيح الأول.

(١٠) أحمد مختار عمر، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعين، القاهرة، عالم الكتب: ١٩٨١، ص ١٩١.
(١١) نفسه.

(١) البيت ينسب لزيد الخيل وهو من شواهد المبرد، المقتضب، ٤٤/١، ابن جني، ت ٣٩٢ هـ الخصائص، ٤٦٥/٢، وابن يعيش: شرح المفصل ١٥٢/٨، والبغداد، الخزائن، ٥٠٦/٤.

(٢) حول مفهوم بؤرة المقابلة وبؤرة الجديد ينظر: المتوكل، الوظائف التداولية، ١٢٨.

أما الجملتان الأخيرتان (١٠) و(١١) فقد تقدم حرفا العطف (الواو) و(ثم) أداة الاستفهام الهمزة، خلافاً لسمات إحلال الهمزة التي تقتضي أن تتقدم العطف وهو الأداء الذي نجده في القرآن الكريم، غير أننا لا نسلم أن الهمزة تتقدم حرف العطف، ذلك أن العطف ينسق بين متناظرات، إما مكونات إفرادية، أسماء أو أفعالاً، أو مكونات جمالية متناسقة إنشاءً وإخباراً، فتقول: صلى علي ثم نام علي ← صلى علي ثم نام

أصلى علي ثم (أنام) ؟ ← أصلى علي ثم نام؟

حيث تحذف المكونات المتشابهة وفقاً لقانون الاقتصاد اللغوي، ولا يمكن لك أن تنسق بين إخبار وإنشاء على النحو الآتي:

صلى علي ثم أنام؟

وإن شئت أن تسأل عن نوم علي دون صلاته فإنك تستعمل نسقاً آخر من الأداء كأن تقول: أنام علي بعد أن صلى؟

وفي أنماط العطف هذه كلها لا يمكن أن تستعمل أداة الاستفهام قبل العاطف فلا تقول: صلى علي ثم أنام؟

أما الشواهد القرآنية التي تقدمت فيها الهمزة ما يبدو أنه حرف عطف فقد خرج فيها حرف العطف عن وظيفة العطف إلى وظيفة الاستئناف، أي الوظيفة التي يشعر فيها المرسل المتلقي ببدء إخبار جديد، وهو بذلك يشارك الهمزة في وظيفة التعبير (لفت الانتباه)، وهذا صح أن يقترب بالهمزة ووجب أن تتقدم عليه، والأجدى أن ينظر للهمزة والحرف بعدها على أنهما أداة واحدة تفيد الاستفهام والتنبيه، وقد خرج فيها الاستفهام إلى وظائف غير وظيفة الاستفهام المحايد.

ثالثاً: في الكفاية التفسيرية:

تنبه النحاة إلى اختلاف الهمزة عن هل تركيبياً وقد نجحوا في توصيف الفروق التركيبية بينهما، غير أنهم اختلفوا في تفسير هذه الفروق، وكانت الظاهرة الأبرز هي اختلاف الهمزة عن (هل) في عدم جواز دخول (هل) على الاسم إن كان في حيزها فعل، هذه الظاهرة هي التي راحوا يلتمسون لها تعليلاً مغفلين الفروق الأخرى بين الأداتين، وقد جاءت تفسيراتهم لهذه الظاهرة على النحو الآتي:

أولاً: فكرة الأصالة في الباب:

تعد نظرية الأصل والفرع من أعمدة الدرس النحوي العربي، فالفرع لا يقوى قوة الأصل، إذ له قوة في التصرف غير تلك التي للفرع، فلما رأوا الهمزة أكثر تصرفاً من (هل) عدّوها أصيلة في بابها، ونفوا الأصالة عن سواها وهي عندهم أم باب الاستفهام^(١)، وتعليل النحاة في مثل هذه الأحوال مرتبك، فهم يجعلون أداة من الأدوات أمماً لباب نحوي لأنها أوسع تصرفاً من غيرها، فيجوز فيها ما لا يجوز في غيرها، ويعكسون الأمر أحياناً فيجعلون تصرف الأداة ناتجاً عن أصالتها في بابها وأمومتها لهذا الباب، فتكون أمومة الأداة علة ومعلولاً. وقد لفتت ظاهرة الأمومة في النحو العربي انتباه أحد الباحثين، غير أنه خرج من البحث برأي لا يصمد أمام النقد، وهو يصرح بأن رأيه مبني على الظن، فهو يعلل هذه الظاهرة بأسبقية الأداة في الوضع^(٢)، هذا الرأي الذي نص عليه الباحث هو ذاته رأي سيويه ومن تبعه، فسيويه يرى أنه ليس للاستفهام غير الهمزة، وحيثما وردت أداة أخرى للاستفهام فالهمزة منوية معها وقد حذفت استغناءً حين وجد أن هذه الأدوات تستعمل في سياق الاستفهام وحسب^(٣).

يبدو هذا الرأي الذي يراه سيويه وجيهاً على غرابته، ذلك إن سلمنا بأن الأداة الوحيدة التي كانت للاستفهام في مرحلة من مراحل تطور العربية القديمة هي الهمزة، أما الأدوات الأخرى؛ (هل)، وأسماء الاستفهام، فتطور لاحق حين أصبحت كل حالة من حالات الاستفهام تقتضي مؤشراً استفهامياً خاصاً يذكر مع الهمزة، ثم في مرحلة لاحقة استغني عن الهمزة في هذه المواطن وبقيت الهمزة محافظة على سعة استعمالها في مواطن تركيبية متعددة، غير أنه ليس ثمة ما يركن له في أن الهمزة هي أول ما وضع في باب الاستفهام، لاسيما أنها تستعمل في أنساق تركيبية كثيرة غير الاستفهام، فأَيُّ هذه الأنساق أحق بالهمزة؟ والإجابة على هذا السؤال جد صعبة، وتقتضي بحثاً في اللغات السامية في دراسة مقارنة تبين عن خفايا استعمال الهمزة وباقي مؤشرات الاستفهام في هذه اللغات.

ثانياً: مقارنة هل — (قد):

ينسب هذا الرأي لغير واحدٍ من النحاة منهم سيويه والمبرد والكسائي والفراء وابن جني وابن يعيش والزنجشري، وخالفهم ابن هشام^(٣)، وقد عُدَّت (هل) بمعنى قد، استناداً إلى قوله تعالى: ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً﴾ (الإنسان: ١)، وقد أغراهم بهذا الرأي خروج الاستفهام

(١) انظر: سيويه ٩٩/١، وابن يعيش، السابق، ١٥١/٨، والمبرد، السابق، ٤٥/٢، وابن هشام، السابق ٩٩، والمرادي، السابق ٩٧.

(٢) انظر: القضاة، سلمان، ظاهرة الأمامات في النحو العربي، حوليات الجامعة التونسية، ١٩٩٥، ص ١٦٩.

(٣) انظر: سيويه: ٩٩/١.

(٣) انظر: ابن هشام، السابق، ٤٦٠-٤٦٢.

في هذه الآية إلى التقرير، ومن هنا عدت (هل) بمعنى (قد). يضاف إلى ذلك الشاهد الشعري اليتيم، حيث اقترنت الهمزة بـ(هل):

(أهل رأونا بقاع القف ذي الأكم)

وهذا الرأي ضعيف من عدة أوجه؛ الأول أنه لا يمكن مقارنة (هل) بـ (قد)، ذلك أن (قد) لا تدخل على الأسماء البتة، أما عدم دخول (هل) على الأسماء فمرتبط بوجود فعلٍ في حيز (هل)، والثاني أننا لا نسلم بأن (هل) في الآية بمعنى (قد) إنما الحاصل أن الاستفهام في هذه الآية خرج عن غرضه إلى غرضٍ تكشف عنه كتب التفسير والبيان القرآني، والإعجاز العلمي، مما ليس في مجال هذا البحث وتركه لأهل الصنعة، أمّا الثالث؛ فيتعلق بتخريج دخول الهمزة على (هل) في الشاهد السابق، فلا يمكن أن تكون (هل) بمعنى (قد) ذلك أن الهمزة لا تدخل على (قد) وما هو بدلالته من تحقيق أو تشكيك.

ثالثاً: مقارنتهم أدوات الاستفهام بأدوات الشرط:

قارن النحاة بين أدوات الشرط وأدوات الاستفهام من جهتين تركيبيتين؛ جهة الرتبة والتضام وجهة النحو والإعراب، فقد وجدوا أن هذه الأدوات لا يليها إلا الفعل، وأنها تشكل حاجزاً فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها^(١).

هذا الرأي يحتاج إلى تدقيق من جهتين؛ الأولى أننا لا نسلم بأن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل، والأمثلة على مباشرتها الأسماء مما لا حصر له، كقوله تعالى:

﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ (التكوير: ١). وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾ (الحجرات: ١٠).

وتقدير النحاة لفعل محذوف وجوباً تعسفٌ اقتضاه طلب الاتساق وطرد قاعدة الشرط التي تنص على أن الشرط تركيب تتقدمه أداة الشرط يليها فعل الشرط ثم الجواب، وأن الأدوات الجازمة تقتضي مكوناً يظهر فيه أثر الجزم.

والوجهة الثانية ما ذكر في مقارنة (هل) بـ (قد) من أن العلة لا تكمن في عدم مباشرة (هل) الأسماء، مما لا تقارن فيه (هل) بالأدوات التي لا يليها إلا الفعل، هذا إن سلمنا بأن أدوات الشرط لا يليها إلا الفعل. والأبين من ذلك أن قولنا في الشرط:

إن زيد حضر/ أكرمه

(١) انظر: سيبويه: ٩٩/١، والاسترابادي: ٦٨٦هـ رضي الدين، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، بيروت، دار الكتب العلمية:

١٩٨٥. ١٢/١، وابن يعيش ٢/٨ - ٣.

أو إن حضر زيد/ أكرمه

سواء في المقبولة. والخلاف في أنظار النحاة وحسب. أما قولنا في الاستفهام:

هل حضر زيد؟ وهل زيدٌ حضر؟ فليس سواء في المقبولة.

أما اتفاق أدوات الشرط وأدوات الاستفهام في عدم ظهور الأثر النحوي لما بعد الأداة فيما قبلها فليس كافياً للمقارنة بين النسقين، إذ هو ظاهرة تتعلق بالعامل النحوي مما ليس له علاقة في هذا الموطن بالرتبة والتضام.

ويبطل آراء النحاة السابقة في تفسير الفرق بين الهمزة و(هل) جملٌ ولي الفعل فيها (هل) ولكنها جمل غير قواعدية (لا تتسق وقواعد العربية) كقولنا:

هل حضر زيدٌ أم عليٌّ؟

وأخرى غير مقبولة ولي فيها الاسم (هل) ولم يكن في حيزها (فعل) كقولنا:

هل حاضرٌ زيد؟

لقد لمس بعض النحاة الفرق بين الهمزة و(هل) بقولهم: إن الهمزة تكون للتصديق والتصور، في حين لا تكون (هل) إلا للتصديق، وبقولهم: إن الهمزة يستفهم بها عن ذات وعن نسبة، أما (هل) فلا يستفهم بها إلا عن نسبة، ولعلّ الحل يكمن في مفهوم السؤال عن الذات والسؤال عن النسبة. يقصد بالسؤال عن الذات السؤال عن مكونٍ من مكونات الجملة. وهو السؤال الذي يتحقق باستعمال أسماء الاستفهام التي للتصور. على النحو الآتي:

الإخبار: زيد مجتهد

هذه الجملة تخبر عن نسبة الاجتهاد لزيد. والاحتمالات الممكنة للسؤال عن هذه الجملة أو مكوناتها يمكن أن تكون على النحو الآتي:

أولاً: السائل لا يعرف (حالي الذهن) أمتحقة نسبة الاجتهاد لزيد أم غير متحقة؟ فيسأل:

أزيدٌ مجتهد؟

هل زيد مجتهد؟

فهو يسأل هنا عن نسبة الاجتهاد لزيد

ثانياً: يسأل السائل عن المجتهد، من هو؟ (يسأل عن ذات) وفي هذه الحال لا يجاب بنعم أو (لا)،

وله أن يسأل:

من المجتهد؟ (أهو زيدٌ، أم عمرو،...؟)

أو أن يسأل:

أزيدٌ المجتهد؟

ثالثاً: يسأل السائل عن حال زيد، (الخبر)

أجتهد زيد؟

آجتهد زيد؟

ما حال زيد؟

هل المجتهد زيد؟

وعليه، فإن الذي يحدد موقع المكونات في هذه البنى هو حال المرسل (المستفهم) وما هي المعلومة (الخبر) التي يطلبها. مما يمكن نسبته إلى القواعد التداولية، بعد أن تكون قد لعبت القواعد التركيبية دورها في تحديد المكونات، ويمكن تحديد القواعد التي تتحكم في رتبة المكونات ومواقعها التي تولد فيها أو تنقل إليها وفق الترتيب الآتي:

القواعد المكونية ← القواعد التركيبية ← القواعد التداولية

يقصد بالقواعد المكونية في هذا البحث السمات التمايزية للمكونات، ومنها المعجم والدلالة والصرف، ويدخل من ضمنها التعقيد المقولي للمكون (حجمه) كأن يكون المكون جملة. أما القواعد التركيبية فيقصد بها السمات التركيبية كالتضام والوظائف التركيبية الإسنادية، أما القواعد التداولية فيقصد بها حال المرسل والمتلقي وما هو مقصودهما من الإخبار أو الاستخبار.

تحدد السمات التمايزية لكل من (أ) و(هل) على نحو يفرض توليدهما في الموقع الذي تولد فيه الأدوات الحروف، ومنها (إن) وحروف العرض والحض، فهما حرفان لا يحملان دلالة في ذاتيهما، ولا يمكن أن تسند لهما وظيفة تركيبية إسنادية أو غير إسنادية، فلا تسند لهما وظيفة الفاعل أو الفعل أو المفعول أو الحال،..... وعليه، فإنهما لا يولدان داخل الجملة ليتم نقلهما بعد ذلك إلى موقع البؤرة أو المبتدأ أو الذيل، إلى غير ذلك من المواقع الممكنة ضمن بناء الجملة العربية، فليس من سبيل إلى وصف الموقع الذي تحتلانه غير أنه موقع المصدر، وهو موقع يسبق رتبة موقعي الإسناد، سواء أكان إسناداً فعلياً أو اسمياً أو وصفيّاً أو كونيّاً، كما يتضح في الجمل الآتية:

١ - هل / أزيد مجتهد؟

٢ - هل / أحضر زيد؟

٣ - هل / أكان زيدٌ في البيت؟

أما قواعد التركيب الأخرى كالتضام فلا تمنع أن تتضمن هذه الأدوات مع الفعل أو الاسم أو الحرف. ومن هنا فإن العربية تميز:

١ - أزيد حضر؟ أحضر زيد؟ أفي البيت زيد؟

٢ - هل كان زيدٌ في البيت؟ هل زيدٌ هو الذي كان في البيت؟ هل في البيت كان زيد؟

القواعد التداولية:

تعدّ القواعد التداولية أقدر على تحليل كثير من الأدعاءات اللغوية، فهي تأخذ بعين الاعتبار المرسل والرسالة والمتلقي والسياق ومختلف ظروف التخاطب في الوقت الذي انشغل فيه الدرس اللساني بالبنية والنسق وأولوية اللسان على الكلام .

تنص القاعدة التداولية على أن المكون الذي يحمل المعلومة الجديدة يحتل موقع البؤرة ، غير أن المعلومة المستخبر عنها في جدتها تعتمد على حال المرسل وفق المقامات الآتية:

أ - المرسل محايد /خالي الذهن من المعلومة التي يسأل عنها، وليس متحيزاً لأحد ركني الإسناد أي لا يعرف نسبة الخبر للمخبر عنه، فيسأل عن (اجتهاد زيد) على النحو الآتي:

- (أ) (زيدٌ) (مجتهد؟) ← (نعم/ لا): زيدٌ مجتهد

- (هل) (زيدٌ) (مجتهد؟) ← (نعم/ لا): زيدٌ مجتهد

هاتان البنيتان في هذا المقام متساويتان دلالة وتركيباً. فهما تسألان عن نسبة الاجتهاد لزيد تحقّقاً وعدمًا.

ب - المرسل يعرف أحد طرفي الإسناد، فهو ليس خالي الذهن من الإخبار، كأن يكون يسأل عن الاجتهاد وليس عن (زيد) في هذه الحال تنقل المعلومة (الإخبار) المستفهم عنها إلى موقع البؤرة على النحو الآتي:

أ (مجتهدٌ) زيد؟ ← نعم/ لا: مجتهدٌ زيد

وتبدو الجملة الثانية باستعمال (هل) أقل مقبولة:

** هل مجتهد زيد؟

على الرغم من أن الإخبار لا يتضمن فعلاً، من غلط:

هل زيدٌ يجتهد؟

وهو الذي وصفه النحاة بعدم المقبولية، وخصه سيبويه بالشعر وحكم بشذوذه.

نخلص مما تقدم أن ترتيب الجملة مع (هل) يجب أن يكون على النحو الآتي:

١ - (هل) > مسند إليه > مسند ← جملة اسمية

٢ - (هل) > مسند > مسند إليه ← جملة فعلية

وهما يمثلان الترتيب المحايد (غير المشحون ذرائعاً) لنمطي الجملة في اللغة العربية. ومن خلال بحث استقصائي في القرآن الكريم وفي الشعر العربي الجاهلي وشعر صدر الإسلام، وقد تم البحث حاسوبياً في موسوعة الشعر العربي التي أعدها المنتدى الثقافي - أبو ظبي ومنشورة على موقعه على شبكة المعلومات (www.cultural.org.ae) لم يعثر الباحث إلا على شاهدٍ وحيد غيرت فيه الرتبة، وذلك في قول الشاعر:

هل اليأس يسلي النفس عنها وتنقضي أمور تعنيها وأخرى تشوقها^(١)

في حين تبيح الهزمة جميع تغيرات الرتبة الممكنة.

إن كلام النحاة حول (هل) بأنها يسأل بها عن نسبة فيه مفتاح الحل، إذ يقصد بالنسبة علاقة تربط الخبر بالمخبر عنه، أي نسبة الخبر إلى المخبر عنه، والأصل في وضع الإخبار أن يكون المتلقي للإخبار محايداً يمثل له الخبر معلومة جديدة (حسب توقع المرسل) فتقول لمن لا علم له مسبقاً:

١ - دَمَرُ الاحتلال بيتاً في غزة.

هذه الجملة تنسب تدمير بيت في غزة للاحتلال.

فإن أردت أن تكون بؤرة الإخبار هي المدمر قلت:

٢ - الاحتلال دَمَرُ بيتاً في غزة

هذه الجملة هي جواب على سؤال: من دَمَر...؟

وإن أردت أن يكون الإخبار منصباً على المكان نقلته إلى موقع البؤرة :

في غزة دَمَرُ الاحتلالُ بيتاً.

وهكذا،

ويقتضي السؤال — (هل) أن يكون السائل في مقام المحايد السائل عن نسبة اتصاف المخبر عنه بالخبر، فهو يسأل عما لا يعلم، وعليه، فإن الجملة بعد (هل) تتخذ فيها المكونات مواقعها المحايدة.

هل دَمَرُ الاحتلال بيتاً في غزة؟

في هذه الجملة تكون جميع المكونات، الحدث والمحدث وما وقع عليه الحدث والمكان، على ذات المستوى من الأهمية في الإخبار، فإن كان واحد من هذه المكونات يحمل وظيفة تداولية تخوله احتلال موقع غير ذاك الذي تخوله إياه وظيفته التركيبية فإنه ينقل إلى موقع آخر، فإن كان يمثل بؤرة السؤال احتل موقع البؤرة وهو موقع بعد (م) (وهو موقع المصدر الذي تحتله أداة الاستفهام كما تقدم).

١ - م٣ (الاحتلال) دَمَرُ بيتاً في غزة؟

٢ - م٣ (في غزة) دَمَرُ الاحتلال بيتاً؟

(١) البيت لأبي عدي النمري، وهو من الشعراء الأعراب المغمورين، وينسب إلى قبيلة أزد، له شعر في كتاب: منتهى الطلب في أشعار العرب.

٣ - م٣ (بيتاً) دمر الاحتلال في غزة؟

في الجملة (١) ينصب السؤال على المحدث، ويصلح أن يسأل عنه بـ (مَن)، وفي (٢) على المكان ويمكن أن يسأل عنه بـ (أين) وفي (٣) ينصب السؤال على من وقع عليه الحدث، ويصلح أن يسأل عنه بـ (ماذا)، وعليه، فإن السائل قد انتقل من مقام السؤال عن النسبة في: (هل دمر الاحتلال بيتاً في غزة؟) إلى مقام التصور، حيث ينصب السؤال على أحد مكونات الجملة، وبما أن (هل) لا تستعمل في التصور، فإنها تخلي موقعها إلى واحدة من أدوات التصور، وهي الهمزة وما دعاه النحاة بأدوات الاستفهام الاسمية على النحو الآتي:

الاحتلال دمر بيتاً في غزة؟

أفي غزة دمر الاحتلال بيتاً؟

أبيتاً دمر الاحتلال في غزة؟

ولكن ما الفرق بين استعمالنا للهمزة في هذه التراكيب واستعمالنا لأسماء الاستفهام؟ بعبارة أخرى ما الفرق بين قولنا:

أ - (أفي غزة دمر الاحتلال بيتاً) وقولنا: (أين دمر الاحتلال بيتاً؟)

يتضح ذلك الفرق من المقارنة بين المقامين التخاطبيين، ففي الجملة (أ) يكون السائل متردداً بين خيارات معينة من مثل (في غزة، في نابلس، في جنين...)، ولهذا فإنه يمكن استعمال (أم) في هذه الجمل:

أفي غزة دمر الاحتلال بيتاً أم في نابلس؟

وهو ما دعاه المتوكل ببؤرة المقابلة (انظر: المتوكل: ١٢٨)، أما في الجملة (ب) فالمعلومة جديدة لا يعرفها السائل وهو ليس متردداً بين خيارات، ولهذا فإنه يسأل بـ (أين)، وكذا الحال في السؤال عن جميع مكونات الجملة باستعمال (من، وما، وأين، ومتى...) وهنا لا يصح أن نستعمل (أم). ومن هنا يبرز فرق آخر بين الهمزة وهل، وهو أن الهمزة لا تستعمل إلا في بؤرة المقابلة غير أن وظيفة البؤرة يمكن أن تسند إلى أحد مكونات الجملة أو إلى الجملة برمتها، على النحو الآتي:

أدمر الاحتلال بيتاً في غزة، أم لم يدمر...؟ بؤرة المقابلة مسندة إلى الجملة برمتها

الاحتلال دمر بيتاً في غزة، أم أهل البيت...؟ بؤرة المقابلة مسندة إلى المنفذ

أبيتاً دمر الاحتلال في غزة، أم مسجداً...؟ بؤرة المقابلة مسندة إلى المتلقي

أفي غزة... أم في نابلس...؟ بؤرة المقابلة مسندة إلى المفعول فيه

ولا يصح ذلك في (هل) حيث يسأل فيها عن نسبة، وتكون الإجابة معها بالإيجاب أو النفي ولا يطلب فيها التعيين (التصور).

هل دمر الاحتلال بيتاً في غزة؟ نعم / لا

ولا يصح أن تتبع بـ (أم)، فالبؤرة معها هي بؤرة جديدة وتسند إلى الحمل برمته.
ويزعم الباحث أن الهمزة ما هي إلا مؤشر تبئير، أما الاستفهام فمتحقق من مكونات فوق تركيبية، هي التنغيم والنبر، وهذا هو الحال المتحقق في العاميات اليوم وفي اللغة الإنجليزية، غير أن الإنجليزية لجأت إلى إعادة الترتيب دون استعمال المؤشر للتبئير أو الاستفهام.

He is a student
Is he a student?

وتسلك الإنجليزية سلوك العربية في المحافظة على الرتبة في الاستفهام المشحون ذرائعاً الذي يكرر فيه المستفهم مضمون الجملة دون تغيير، وذلك في مقامات الاستغراب والاستهجان وغيرها من المقامات المشابهة، ويصبح المعول عليه فقط التنغيم:

he is a student?!

إن الوظيفة التي تقوم بها الهمزة مؤشر تبئير لا تبعد عن الوظيفة التي تقوم بها في أنماط تركيبية أخرى مثل التنبيه، وهي وظيفة موائمة لطبيعة صوت الهمزة وسماته الإكوستيكية في العربية، ويبدو لي أن الوظيفة التي تؤديها في الاستفهام تطور خاص باللغة الأدبية ولم يكن له تحقق في لغة الخطاب اليومي، هذا إن جاز لنا قياس الغائب على الشاهد إذ لا وجود للهمزة في اللهجات المحكية، ويغلب ألا يكون لها تحقق في اللغة الأدبية إن دلّ نص العبارة أو الإشارة أو الاقتضاء عليها، ولا يؤدي عدم ذكرها في البنى التي لا تحتل غير الاستفهام إلى أي اختلاف بين إثباتها وحذفها.

أما (هل) فلا يبعد أن تكون تطوراً للهمزة خاصاً بالعربية فقد تحول صوت الهمزة إلى الهاء للقرابة الوثيقة بينهما، ويحدث ذلك في:

أراق ← هراق

ألا ← هلا

ثم أضيفت (اللام) وهي من حروف الذلاقة التي يكثر أن تضاف إلى المباني الصرفية العربية.

أذهبت ← (هـ) ذهبت ← هل ذهبت؟

يعزز هذا الرأي النظر في أخوات العربية من اللغات التي يدعونها بالفصيلة السامية، فاللغات الأقدم مثل الأكادية والأجارية والفينيقية لا تستعمل حروفاً للاستفهام فيما وصل إلينا من نصوصها ونقوشها^(١) أما التي تحتوي حروفاً للاستفهام مشابة لما هو في العربية فهي الأحداث نسبياً من الفصيلة السامية الشمالية الغربية، أقصد العبرية والآرامية والسريانية، ففي عبرية التوراة هناك حرف استفهام واحد هو (ha) أو (hi)

(١) E.kautzsch E.Kautzch, Gesenius, **Hebrew Grammar**, 2nd English edition, German.

أو (he) ^(٢). وهو يستعمل استعمال الهمزة و(هل) في العربية، وقد تقترن هذه الأداة في أنساق تركيبية محدّدة ببعض الأدوات مثل (im) (ה א ים) ^(٣) وذلك في سياق النفي كما وردت في الإصحاح السادس عشر من سفر التكوين. وفي العبرية الحديثة أصبحت (ha) للتصور فقط، أما حين تقترن بـ (im) لتصبح (ha'im) فهي للتصديق فقط. لعلّ هذا ما حدث في العربية، غير أن الأداة الأصلية بقيت تستعمل توسعاً في كلا الأداتين. ويرى إسماعيل عمارة أن أداة الاستفهام في العربية كانت هل وحدها ثم حذفت منها اللام، فتولدت أداة جديدة هي الهاء التي تحولت إلى الهمزة، وحافظت العربية على الأداة القديمة جنباً إلى جنب مع الهمزة ثم أصبح لكل منهما استعماله الخاص ^(١)، وقد حفظ لنا الشعر استعمالاً للهاء أداة للاستفهام في قول الشاعر:

هذا الذي منح المودة غيرنا وجفانا ^(٢)

والتقدير: إذا الذي...، غير أن الأمر لا يخلو أن تكون الهاء في هذا الشاهد ليست استفهاماً. غير أنه ينبغي الاحتراز في الحكم على أي الصوتين أولى في الأسبقية، أهو (m) أم (L). مع الميل إلى أن الأداة الموجودة في العبرية (ha'im) تمثل المرحلة الأقدم من تطور أداة الاستفهام، وذلك لوجود اللاحقة التي أصبحت في العربية (أم) مستعملة في الاستفهام، وقد عدّها بعض النحاة الحرف الثالث من حروف الاستفهام ^(٣) وقد حدث تحول مشابه في أداة التعريف العربية، حيث دالة التعريف المشتركة في الساميات (ha) تحولت إلى (آل) في العربية ولها صورة قليلة الوجود هي (أم) التي تظهر في الحديث النبوي: ((ليس من امر امصيام في امسفر)) ^(٤) وهذه الصورة لأداة التعريف لها تحقق في بعض لهجات الجزيرة العربية إلى يومنا هذا ففي اليمن يقولون في غنائهم (يا شبه امغزال) بدل قولهم (يا شبه الغزال) أما آرامية التوراة فنجد فيها الأداة (he) جنباً إلى جنب مع الأداة (آ) وهذه الأخيرة تشاكل الهمزة العربية،

(٢) E.Kautzsch, Hebrew Grammar.p ٤٧٣

(٣) Gesenius.W, Hebreo and English lexicon of the old testament ,trans by :Edward Robinson,Oxford:١٩٧٩ . p٤٩

(١) عمارة ، إسماعيل، **بحوث في الاستشراق واللغة**، عمان ، دار البشير وبيروت، مؤسسة الرسالة: ١٩٩٦، ص٥٦.

(٢) أورده الدكتور عمارة على هذه الصورة، والبيت من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل ١٠/٤٣، ٤٢، وروايته على هذا الوجه فتأتي صوابها وقلن لها: هذا الذي منح المودة غيرنا وجفانا.

(٣) انظر: ابن هشام، المغني، ص ٦٠٢ والمرادي، الجني الداني، ص ٢٠٤-٢٠٧.

(٤) رواه النمر بن تولب ، وذكر ابن يعيش أنه لم يرو غيره، ابن يعيش: ١٠/٤٣.

وتدخل في صياغة أدوات الاستفهام الأخرى^(٥) وتقابلها في هذا الاستعمال (أي) العربية كما هي الحال في (أي، وأين، وأيان).

ولا يختلف حال السريانية عن الآرامية كثيراً غير أنها طورت أربعة حروف استفهام بعضها يختص بالتصديق وواحد للتصور وآخر يستعمل قبل المستفهم عنه ورابع بعده. وكلها تطوير لحرف الاستفهام المشترك في الساميات وهو (الهاء)^(١).

فلما أصبح للغة الأدبية أداتان خصت كل واحدة منها بنمط تركيبي معين، فخصت الهمزة ببؤرة المقابلة بينما خصت (هل) بالاستفهام التصديقي، غير أن هذا التحديد الصارم للأداتين بقي غائماً، ولهذا يكثر أن تستعمل إحدهما مكان الأخرى، ومن هذا الباب وجدنا النحاة مترددين في تحديد الفرق بينهما. وها هو سيبويه يخص استعمال (هل) ومعها الاسم وفي حيزها فعل بالشعر، مع أنني لم أعثر في الشعر الجاهلي وشعر صدر الإسلام إلا على بيت واحد هو ما ذكر سابقاً في ثنايا البحث، فهل كان سيبويه وهو يتحدث عن خصوصية هذا النمط بالشعر يشير إلى ما كان يجري على الألسن في زمانه؟

خاتمة ونتائج

بعد مناقشة آراء النحاة حول (هل) والهمزة والنظر في كفايتها الوصفية والتفسيرية والنظر في الأداءات التي استعملت فيها (هل) أو الهمزة في الشعر العربي الجاهلي وشعر صدر الإسلام، وفحص التراكيب الاستفهامية التي توردها كتب التصحيح اللغوي، يخلص الباحث لما هو آت. أولاً: تعد (هل) تطوراً خاصاً بالعربية للأداة الاستفهامية الهمزة. وهذا التطور مشابه لما حصل في لغات سامية أخرى مثل العبرية. غير أن هذا التطور، أي تخصيص كل أداة بنسق محدد لم يستقر حتى يصبح كفاية لغوية لا يجوز خرق قواعدها.

ثانياً: اتضح من استقراء الشعر العربي والقرآن الكريم ونصوص أدبية راقية أن العربية قد اتجهت إلى تخصيص (هل) بالاستفهام التصديقي. أي أنها يسأل بها عن نسبة اتصاف المخبر عنه (المسند إليه)

(٥) Wright, William, *Lectures on the languages, comparative grammar of the Semitic*, Amsterdam: Philo Press, ١٩٦٦pp:١٢١-١٢٢

(١) انظر: برصوم، أيوب يوسف، *اللغة السريانية*، دمشق، مطبعة الرافدين: ١٩٧٢، ص ٨٩، والقرداحي جبرائيل، *اللباب*، بيروت، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين: ١٩٧٨، ص ١٢٦-١٢٨.

بالخبر (المسند). في حين اختصت الهمزة بالاستفهام التصوري، أي الاستفهام الذي يحتوي بؤرة مقابلة مسندة إلى أحد مكونات الجمل.

ثالثاً: تحافظ (هل) على رتب المكونات في الجملة على النحو الآتي:

هل > مسند إليه > مسند ← جملة لا تحتوي فعلاً.

هل > مسند > مسند إليه ← جملة تحتوي فعلاً.

ولا يتقدم الحمل (الخبر) سواءً أكان فعلياً أم اسمياً. ولا صحة لمقولة النحاة بأن ذلك خاص بالإخبار الفعلي.

رابعاً: تقوم الوظائف التداولية بدور رئيس في رتبة المكونات في التركيب الاستفهامي الذي تستعمل فيه الهمزة، فينقل المكون المستفهم عنه إلى موقع البؤرة حيث يقترن بالهمزة.

المراجع

- § ابن جني: أبو الفتح، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط ٤، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة: ١٩٩٠ .
- § ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط ٦، بيروت، دار الفكر: ١٩٨٥ .
- § ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب: د.ت.
- § أبو ميمون، محمد بن المبارك، منتهى الطلب من أشعار العرب، فرانكفورت، معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية: ١٩٨٦ .
- § أحمد مختار عمر، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، القاهرة، عالم الكتب: ١٩٨١ .
- § الاسترابادي: رضي الدين، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، بيروت، دار الكتب العلمية: ١٩٨٥ .
- § الاسفراييني: فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، تحقيق: عفيف عبد الرحمن، منشورات جامعة اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، ١٩٨١ .
- § برصوم، أيوب يوسف، اللغة السريانية، دمشق، مطبعة الرافدين: ١٩٧٢ .
- § البغدادي: عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٦ .
- § جاد الله: زهدي، الكتابة الصحيحة، بيروت، الأهلية للنشر والتوزيع: ١٩٧٧ .
- § حواد، مصطفى، قل ولا تقل، بغداد، مكتبة النهضة العربية: ١٩٨٨ .
- § داغر، أسعد خليل، تذكرة الكاتب، القاهرة، المطبعة العصرية: ١٩٣٣ .
- § الزركشي، بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية: ١٩٨٨ .
- § الزعبلوي، صلاح الدين، أخطاؤنا في الصحف والدواوين، دمشق، المكتبة الهاشمية: ١٩٣٩ .

- § سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل: ١٩٩١.
- § السيوطي، جلال الدين، همع الموامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية: ١٩٩٨.
- § شومسكي: اللغة ومشكلات المعرفة، ترجمة: حمزة قبالان المزيبي
<http://www۳۳.brinkster.com/thelanguage/>
- § عمارة، إسماعيل، بحوث في الاستشراق واللغة، عمان، دار البشير وبيروت، مؤسسة الرسالة: ١٩٩٦.
- § الفرزدق، الديوان، تحقيق: فاعور علي، بيروت: دار الكتب العلمية: ١٩٨٧.
- § الفهري: عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، الدار البيضاء، دار توبقال: ١٩٨٨.
- § القرداحي، حبرائيل، الباب، بيروت، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين: ١٩٧٨.
- § القضاة، سلمان، ظاهرة الأمامات في النحو العربي، حوليات الجامعة التونسية، ١٩٩٥.
- § المبرد، أبو العباس، المقتضب، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، د.ت.
- § المتوكل: أحمد، الوظائف التداولية في اللغة العربية، الدار البيضاء، دار الثقافة: ١٩٨٥.
- § المرادي: الحسن ابن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلمية: ١٩٩٢.
- § المنذر، إبراهيم، كتاب المنذر، بيروت، مطبعة الجهاد: ١٩٢٧.
- § نسيم، نصر، أخطاء ألفناها، بيروت، دار العلم للملايين: ١٩٩٤.
- § الهاشمي، التهامي الراحي، توطئة لدراسة علم اللغة، التعاريف، بغداد، دار الشؤون الثقافية: ١٩٨٧.
- § اليازجي، إبراهيم، لغة الجرائد، بيروت، دار مارون عبود: ١٩٨٤.
- § يعقوب، إميل، معجم الخطأ والصوب في اللغة، بيروت، دار العلم للملايين: ١٩٨٣.
- Gesenius.W, Hebreo and English lexicon of the old testament ,trans by :Edward Robinson,Oxford:١٩٧٩ .
<http://www.cultural.org.ae/A/default.htm>
- Wright, William, Lectures on the languages, Amsterdam: Philo Press,١٩٦٦comparative grammar of the Semitic
- E.Kautzch, Gesenius, Hebrew Grammar, ٢nd English idition ,German :١٩٠٩